أَبْرَأَهُ ، فليس له أن يرجعَ عليه ، وإن لم يبرَأه ، فله أن يأْخذ أيّهما شاء إذا تكفَّل له المحالُ عليه .

(۱۷۸) وعنه (ع) أنّه قال: إذا كان لرجل على رجل دَيْنُ فكفَلَ له به رجلان ، فله أن يأخذَ أيّهما شاء ، فإن أحاله أحدهما لم يكن له أن يرجع على الثانى إذا أبرأه ، وإذا تكفّل رجلان لرجل بمائة دينار على أن كلّ واحد منهما كفيل بصاحبه بما عليه ، فأخِذ أحدُهما فلِلْمَأْخُوذِ أن يرجع بالنّصف على شريكه فى الكفالة ، وإن أحَبّ رجع على المكفول عنه وإذا أخذ الرّجل من الرجل كفيلا بنفسه ، ثم أخذ منه بعد ذلك كفيلا آخر ، لرّمتهما الكفالة جميعًا .

(۱۷۹) وعنه (ع) أنَّه قال : إذا تَحمل الرجلُ بوجه الرجل (۱) إلى أَجل ، فجاء الأجلُ مِن قبل أن يأتى به وطُلِبَ الحمَّالةُ حُبِس ، إلَّا أن يؤدِّى عنه ما وجب عليه ، إن كان الذى يُطلَب به معلوماً ، وله أن يرجع به عليه ، وإن كان الذى قد طُلِب به مجهولاً ، مَا لَا بدَّ فيه من إحضار الوجه (۲)

بالمال في المرض بمنزلة الوصية ، تمت حاشية .

كان له أن يرجع بحقه على المحيل ، وإن كان قد أبرأه لأنه قد غره ، وإن كان المحال علم بإفلاس المحال علم ، وإذا كان قد أبراء على علم ، وإذا كان قد أبراء على علم ، وإذا كان قد أبراء على علم ، وإذا كانت الحوالة بمال حال ، فقبل ذلك المحال عليه وهو موسر فأخره المحال اختياراً منه حتى أعسر المحال طبه لم يكن المحال رجوع على المحيل ، ويجوز الحوالة بين الأجنبيين والأقارب في جميع أصناف الديون.

أذا تكفل الرجل بنفس رجل أو بوجهه أو بجسده أو بجزء منه شائع فهو كفيل بوجهه ، من مختصر الصنف .

<sup>(</sup>١) حش ه - إذا كفل رجل على رجل بأمره بدراهم وهي على المكفل عليه إلى أجل كان المكفيل إن لم يتم أجلا إلى ذلك الوقت الذي للمكفل عليه ، فإن مات الكفيل قبل الأجل حات في ماله ، ولا يرجع بها ورثته على الأمر إلا في الأجل ، ولو مات الذي عليه الأصل قبل الأجل حلت في ماله ، ولم تحل على الكفيل ، إلا في الأجل ، ولا يبرأ الكفيل بالمال بإحضار المكفل ، من مختصر المصنف . ومنه وإذا كفل رجل بنفس رجل ، فأت الطالب كان لوصيه أن يأخذ بها وإن لم يوص أخذه الورثة ، وأى الورثة أخذه به فله ذلك ، ويبرأ الكفيل من دفعه إليه ، ولا يبرأ من بقية الورثة ، والكفالة

<sup>(</sup> ٢ ) ه ، ى ، ط ، د ، ع . س – قد طلب به مالا مجهولا ، ما لا بد منه فيه من الإحضار كان عليه إحضاره إلخ .